الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الثالثة
2025-2024

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: 06 نوفمبر 2024 (حصة صباحية)

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال:

- جلسة مشتركة مع لجنة المالية والميزانية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم للاستماع إلى وزيرة المالية حول الإجراءات الجبائية والمالية بمشروع قانون المالية لسنة 2025.

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (13)
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (1)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (1)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (..)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة 09.30
- الختم: الساعة 15.30

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع لجنة المالية والميزانية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم يوم الاربعاء 06 نوفمبر 2024 للاستماع إلى وزيرة المالية حول الإجراءات الجبائية والمالية بمشروع قانون المالية لسنة 2025.

وفي بداية الجلسة قدّمت السيدة وزيرة المالية الإجراءات المتعلّقة بتعزيز مقوّمات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن، والتي تهم خاصة إحداث صناديق وحسابات خاصة لفائدة العاملات الفلاحيات، والتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية ولفائدة ضحايا حوادث المرور، إضافة إلى إجراءات أخرى لدعم الدور الاجتماعي للدولة وتعزيز الإدماج الاقتصادي والمالي لبعض الفئات والشرائح. واستعرضت كذلك الإجراءات المتعلّقة بمواصلة الإصلاح الجبائي ودعم موارد الخزينة خاصة من خلال إرساء نظام جبائي يساهم في ترسيخ العدالة الجبائية يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات قصد ضمان التوزيع العادل للعبء الجبائي.

كما قدّمت الإجراءات التي تهمّ إحكام استخلاص الضريبة على مداخيل الأملاك المبنية، وتخفيف وتحيين البنود التعريفية لبعض المنتجات، وضمان نجاعة متابعة النزاع الجبائي، ودعم ضمانات المطالب بالأداء وتصفية المبالغ المالية والايداعات وحسابات الأوراق المالية والمستحقات التي لم تتم المطالبة بها لفائدة الدولة، ومراجعة تصنيف المخالفات المرورية ومبالغ الخطايا المتعلقة بها.

ثم تطرّقت إلى إجراءات دعم تمويل المؤسسات وتشجيع الاستثمار خاصة من خلال إحداث خطوط تمويل وآليات لضمان تمويل عمليات إعادة الهيكلة المالية وإحالة المؤسسات ومواصلة دعم الشركات الأهلية. وكذلك إلى إجراءات تهدف الى تشجيع إحداث المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والمساهمة في تطوير النقل الكهربائي واستعمال الطاقات البديلة. وأيضا إجراءات إدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرّب الجبائي من خلال دعم إدماج المبادر الذاتي في القطاع المنظّم والتصدي للتهرّب الجبائي لعمليات البيع عبر الانترنت أو عبر وسائل البث السمعي والبصري والتشديد في العقوبات الديوانية المتعلّقة بزجر المهرّبين.

وفي ختام كلمتها، أكّدت السيدة الوزيرة على المضي قدما في دعم مقوّمات الدولة الاجتماعية وسياسة التعويل على الذات، مذكرة أن توازنات ميزانية الدولة تمّ إعدادها في ظرف دقيق يتسم بالضغوطات المتزايدة على المالية العمومية.

وخلال النقاش، ثمن النواب الإجراءات ذات البعد الاجتماعي التي تهدف إلى تكريس نظام العدالة الضريبية وتوفير الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة والمهمشة ومحدودة الدخل خاصة في مجال السكن وحماية العاملات الفلاحيات، مستفسرين عن المعايير التي يتم اعتمادها لتحديد العاملات الفلاحيات المؤهلات وصغار الفلاحين وعن مسألة الاعفاء من الضرائب بالنسبة للعربات المعدة لنقل هؤلاء العاملات والالتزام بتطبيق إجراءات السلامة اللازمة.

ودعوا إلى إيلاء المزيد من العناية لفئة أصحاب الاحتياجات الخصوصية خاصة من خلال مراجعة إجراءات توريد التجهيزات والمعدات الطبية وبعث مشاريع استثمارية، واقترحوا في هذا الإطار تمكين للتونسيين المقيمين بالخارج من استيراد تجهيزات طبية لفائدة الجمعيات المساندة لهذه الفئة على أساس الإعفاء من المعاليم الديوانية المتعلقة بالهبات.

كما طالبوا بضرورة تخفيف العبء الجبائي الموظف على هذه المعدات الطبية الخاصة بأصحاب الاحتياجات الخصوصية والتي ساهمت في ارتفاع الأسعار حيث يصل سعر الكرسي المتحرك إلى 10 آلاف دينار.

واستفسروا عن سبل تمويل هذه البرامج الاجتماعية بشكل مستدام خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المالية العمومية ومحدودية الإجراءات المحفزة للاستثمار.

وأشار عدد من النواب إلى تدني القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة إلى اللحوم مقابل تقلص الإنتاج وعدم وجود إجراءات للتصدي إلى معضلة تهريب القطيع، داعين إلى ضرورة تجريم هذه الظاهرة وتدخل الدولة لتعديل أسعار اللحوم على غرار التدخل لتعديل أسعار زيت الزيتون خلال موسم 2024.

وذكّروا في هذا الإطار بطلب تمكين الشركات الأهلية من استغلال الأراضي الفلاحية الدولية المهملة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، كما دعوا إلى تكثيف حملات الرقابة على عمليات إعادة تسويغ الأراضي الفلاحية الدولية.

واستفسروا عن عدم وجود إجراءات لتسوية وضعية عمال الحضائر والأساتذة والمعلمين النواب واقترحوا إحداث صندوق لفائدة المعطلين عن العمل من الفئة العمرية بين 40 و50 سنة بهدف إدماجهم في منظومة الحماية الاجتماعية.

كما اقترحوا إحداث صندوق خاص بسكان الغابات والفجوات الغابية ضحايا الحرائق والاعتداءات المتكررة على الملك العمومي الغابي، ودعوا إلى ضرورة وضع سياسة سكنية لهذه الفئة والتدخل مع الجهات المعنية لتحيين أمثلة التهيئة العمرانية.

وتساءلوا عن أسباب عدم تفعيل خطوط التمويل على غرار خط التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة واقترحوا وضع هذا الخط تحت تصرف بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة، واستوضحوا الشروط الميسرة التي تم ضبطها بخصوص خط التمويل لإنشاء مواجل والتي ستمكن من دفع هذه المشاريع، وأوصوا بتوسيع مجالات خطوط التمويل لتشمل مشاريع في القطاع الصناعي والسياحي.

هذا وتطرقوا إلى عدّة مسائل أخرى تتعلق خاصة بمزيد دعم إدماج الاقتصاد الموازي وتسوية ملف عقود المناولة وغياب اعتمادات لفائدة المنصة الرقمية لقانون الشيكات. كما استوضحوا عن عدم إدراج القطاع العام ضمن البرنامج الخصوصي للتقاعد وعن تفعيل دور الجمعيات التنموية وعن الإيفاء بتعهدات الدولة تجاه مزودي الخدمات، وعن تداعيات تشديد العقوبة في الجرائم الديوانية.

ودعوا إلى تحيين جدول المواد المصنفة خطرة والترفيع في الضريبة المستوجبة على الشركات الملوثة، واستفسروا عن كيفية مراقبة قطاع الرياضة وإدماج الرياضيين وإخضاعهم إلى الضريبة على الدخل وعن كيفية مراقبة شركات التوصيل وتطبيق نسبة 3% على المبالغ المستخلصة من الحرفاء التي تسوق منتجات وسلع عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل البث السمعي والبصري.

وتساءلوا عن كيفية تعاطي الدولة مع مقاصة الديون المتقاطعة بين المؤسسات العمومية ودعوا إلى التخفيض في المعلوم الموظف على الرمل الطبيعي.

وأشار أحد النواب إلى وجود تناقض بين التوجهات العامة للدولة والإجراءات الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2025 خاصة في ما يتعلق بالضريبة على الشركات والأشخاص الطبيعيين والتشجيع على الاستثمار والانتاج الذاتي خاصة في مجال الانتقال الطاقي.

وفي ردّها، أكّدت الوزيرة أنّه تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 بصفة تشاركية مع كافة الأطراف المتدخلة التي قدمت مقترحاتها في الغرض، وأنّ الأحكام الواردة بمشروع هذا القانون ستتمّ دراستها بدقة خلال مناقشة الفصول بحضور ممثلي وزارة المالية.

وبخصوص إحداث صندوق لحماية العاملات الفلاحيات، بيّنت أنّ هذا الإجراء هو تجسيم لما تضمنه المرسوم الذي صدر في الغرض وهو يهدف إلى تمكين هذه الفئة من الدعم الاجتماعي وكذلك من الادماج الاقتصادي من خلال تمكينها من تمويلات لبعث مشاريع خاصة، مشيرة إلى أنّ الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ستتولى تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي للعاملات الفلاحيات من خلال تأطيرهم وتكوينهم قصد الرفع من قدراتهم المهنية إضافة إلى مرافقتهم في إنجاز هذه المشاريع، مشيرة إلى أنّ هذه الفئة يتمّ تحديدها وفق الشروط التي يضبطها التشريع الجاري به العمل.

أما عن شروط تحديد صغار الفلاحين، بيّنت أنّ هذه الفئة يتمّ ضبطها وفق المعايير المعتمدة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في علاقة بعدد الأبقار وهو الفلاح الذي يمتلك 10 أبقار على أقصى تقدير.

وعن الامتيازات لفائدة المؤسسات أو الأشخاص الذين يؤمنون نقل العاملات الفلاحيات، أكدت أنّهم يتمتعون بإعفاء من المعلوم على الاستهلاك الموظف على العربات المعدة لنقل هذه الفئة وإعفاء من معلوم الجولان وكذلك تمتيعهم بتخفيض على القيمة المضافة.

وعن إعفاء العربات الغير معدة لنقل الأشخاص أو نقل البضائع من معلوم الجولان، أوضحت أنّ هذه العربات معدّة لتأمين خدمات عمومية على غرار سيارات الإسعاف أو الحماية المدنية أو نقل الموتى.

وبخصوص تحسين القدرة الشرائية للمواطن، أفادت أنّه تمّ اتخاذ إجراءات لفائدة شركة اللحوم حيث تمّ إعفاؤها من المعاليم الديوانية عند توريد اللحوم الحمراء ولحوم الضأن إلى جانب توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم المستوجب على اللحوم الحمراء.

وبالنسبة إلى تسوية وضعية عمال الحضائر والمناولة والأساتذة والمعلمين النواب، أشارت إلى أنّ هذا الملف محل متابعة من قبل رئاسة الحكومة وهناك أوامر بصدد الاستكمال ستعرض قريبا على مجالس وزارية وسيتم نشرها، مؤكدة توجه الحكومة نحو تسوية هذه الوضعيات وحرصها على القطع مع سياسة التشغيل الهشّ.

وبخصوص موضوع الهبات من قبل أشخاص طبيعيين مقيمين بالخارج لفائدة أصحاب الاحتياجات الخصوصية، بيّنت انّ التشريع الجاري به العمل يسمح بتوريد بضائع أو معدات موجهة للأعمال الخيرية مع الإعفاء الكلي من الأداءات والمعاليم المستوجبة وفق جملة من الشروط المحددة على غرار توجيه هذه الهبات لفائدة هيكل تضامن اجتماعي كالهلال الأحمر التونسي وتوزيعها على المستحقين.

وعن دمج الاقتصاد الموازي، أكدت أنّ التصدي إلى هذه الظاهرة هو من أولويات الحكومة وأفادت بتكوين لجنة قيادة برئاسة وزارة المالية وتضم كل الوزارات المتدخلة للبحث في كيفية القضاء على هذه المعضلة، مبيّنة أنّه تمّ تكثيف المراقبة الجبائية في عدة مجالات على غرار شركات التوصيل وشركات التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تشديد العقوبة في الجرائم الديوانية للحد من ظاهرة التهريب.

وفي ما يتعلق بطلب تجريم عمليات تهريب الأبقار، أكدت الوزيرة أنّه تم تجريم هذه الظاهرة بمقتضى قرار وزير المالية لسنة 2019 المتعلق بتنقيح قاعدة البضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر بإضافة عبارة "الأبقار".

وعن كيفية تعاطي الدولة مع ديون مسدي الخدمات والايفاء بتعهداتها، أوضحت أنّ مشروع قانون المالية لسنة 2025 أعطى الأولوية لاستكمال المشاريع المتواصلة وتم رصد مبلغ 1138 مليون دينار لتسديد مستحقات المقاولين، مؤكدة حرص الدولة على الإيفاء بتعهداتها وخلاص هؤلاء المزودين حسب توفر السيولة.

وعن تفعيل خطوط التمويل، أشارت إلى تقدم نسبة إنجاز خط التمويل لفائدة الفئات محدودة الدخل حيث تمّ صرف مبلغ 16 مليون دينار إلى غاية 25 أكتوبر 2025 من جملة 20 مليون دينار وفق بيانات البنك التونسي للتضامن، وأرجعت ضعف نسبة الإقبال على خط التمويل لإنشاء مواجل إلى وجود تعقيدات على مستوى الدراسة وكراس الشروط، مؤكدة أنه سيتم مراجعة هذه الشروط من أجل دفع هذه المشاريع باعتبار أهميتها كآلية من آليات مكافحة الشح المائي.

أما عن تصفية الديون المتقاطعة بين المؤسسات العمومية، أكّدت أنّ الوزارة تعمل على حل هذا الاشكال حيث تمّ توظيف مكاتب تدقيق لتدقيق موازناتها وحساباتها وضبط هذه الديون المتقاطعة، مشيرة إلى أنّ هذه المكاتب أتمّت أعمالها وسيتم عرضها في إطار مجلس وزاري لتسوية هذه الديون التي ستساهم في تحسين الوضعية المالية الصعبة التي تشهدها أغلب المؤسسات العمومية.

وبخصوص إدماج الجمعيات الرياضية والرياضيين في المنظومة الجبائية، بيّنت أنّ الإطار القانوني يستوعب هذه الفئة وقد تم فرض ضريبة على الجمعيات الرياضية وإخضاع العديد من الرياضيين إلى المراقبة الجبائية.

وبالنسبة إلى توقيف الأداء على الأدوية الموردة التي لها مثيل مصنوع محلي، بينت أنّ هذا الإجراء لن تكون له تداعيات على صناعة الأدوية المحلية، مؤكدة أنّ الهدف من هذا الإجراء هو دعم الإمكانيات المالية للصيدلية المركزية.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عصام شوشان	**عصام البحري الجابري**